مستقبل بعثة AUSSOM

قراءة في مخرجات قمة أوغندا

أ. نعمان حسن عيديد

باحث صومالي في الشؤون الإفريقية – قسم العلوم السياسية – جامعة القاهرة

لطالما شكّلت قضية الاستقرار في الصومال أحد أبرز التحديات أمام الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والأمن في منطقة القرن الإفريقي. ومنذ انهيار الدولة المركزية الصومالية عام ١٩٩١م، ظلت البلاد مسرحاً لصراعات داخلية معقدة، ما تطلّب تدخلاً دولياً متواصلاً لدعم بناء مؤسسات الدولة ومواجهة الجماعات المسلحة.

في هذا السياق؛ برزت بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال AMISOM منذ عام ٢٠٠٧م كإطارٍ رئيس لدعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في جهودها لمكافحةٍ الإرهاب، وتعزيز الاستقرار السياسي، وإعادة بناء قدرات القوات الأمنية الوطنية. وعلى الرغم من النجاحات الجزئية التي حققتها AMISOM فقد بقيت الحاجة قائمةً لتجديد الرؤية الإستراتيجية للتدخل الإفريقي بما يتلاءم مع تطورات المشهد الداخلي والإقليمي، وهو ما دفع إلى إنشاء بعثات أخرى مثل بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS في أبريل ٢٠٢٢م، وبعثة الدعم والاستقرار الإفريقية الجديدة AUSSOM مع بداية عام ٢٠٢٥م.

تكمن أهمية بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، سواءً في نسختها القديمة أو الجديدة، في كونها تمثل ركيزةً أساسية لدعم مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرات الحكومة الوطنية على بسط الأمن، ومواجهة تهديدات حركة الشباب المتطرفة، فضلاً عن كونها منصةً للتعاون الإقليمي الهادف إلى حفظ السلام في منطقة شديدة الحساسية إستراتيجياً. كما أن دور البعثة يتجاوز الأبعاد الأمنية ليشمل دعم الحوار السياسي، والمساهمة في جهود المصالحة الوطنية، وإعادة بناء مؤسسات الحكم الرشيد.

بناءً عليه؛ تأتي قمة عنتيبي (أوغندا) في أبريل ٢٠٢٥م، في لحظةٍ حاسمة لإعادة تقييم دور البعثة الإفريقية وآليات عملها، وضمان أن يكون انتقال المهام نحو AUSSOM خطوةً متقدمة نحو تحقيق استقرارٍ مستدام وشامل في الصومال.

تهدف هذه الورقة إلى تقييم فعالية بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال خلال فترة عملها في مراحلها المختلفة الممتدة بين عامي (٢٠٠٧، ٢٠٢٥م)، وتحديد البدائل والخيارات المستقبلية للصومال بعد انسحاب القوات الإفريقية، سواء من خلال بناء قدرات القوات الوطنية أو استقدام بعثة جديدة تحت مظلة الأمم المتحدة.

وتستعرض الدراسة، من خلال منهج وصفي تحليلي، السياق التاريخي والأمني الذي جاءت فيه البعثة، والمراحل المختلفة لتطور مهامها، كما تسلط الضوء على مكاسبها الأمنية والسياسية، ومضمون قمة أوغندا ٢٠٢٥م ومواقف الدول منها، إلى جانب التحديات التي واجهتها البعثة، ومن ثَمّ يتم تسليط الضوء على آفاق المستقبل، وفي الخاتمة تقدم الورقة عدداً من التوصيات بشأن البعثة ودورها.

أولاً: تطور البعثات الإفريقية في الصومال:

شهدت الصومال، منذ انهيار الدولة المركزية عام ١٩٩١م، مرحلةً ممتدة من الفوضى والصراع الداخلي، مما جعلها واحدةً من أكثر الدول هشاشةً في العالم. وفشلت التدخلات الدولية المبكرة، وعلى رأسها بعثة الأمم المتحدة UNOSOM (١٩٩٢-١٩٩٥م)، في تحقيق الاستقرار، ما دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن صيغ بديلة للتعامل مع الأزمة الصومالية.

١) بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال أميصوم AMISOM ٢٠٠٧م:

بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM هي بعثة إقليمية لحفظ السلام، أنشأها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في ١٩ يناير ٢٠٠٧م، بموجب تفويض أوّلي لمدة ستة أشهر، وبدعم من مجلس الأمن الدولي. جاء تأسيس أميصوم خلفاً لبعثة دعم السلام في الصومال IGASOM التابعة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، والتي كانت مبادرة لحماية وتدريب القوات الصومالية، حظيت بموافقة الاتحاد الإفريقي في سبتمبر ٢٠٠٦م، وكذلك بمصادقة مجلس الأمن الدولي[(١)].

في الأصل؛ كان مخططاً لنشر IGASOM في مارس ٢٠٠٥م لدعم المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية الصومالية، حين كانت الآمال معقودةً على الحكومة الاتحادية الانتقالية TFG، قبل بروز اتحاد المحاكم الإسلامية ICU. ومع اندلاع معركة مقديشو الثانية في مايو ٢٠٠٦م، تغيرت الأوضاع على الأرض، حيث خاض اتحاد المحاكم الإسلامية معارك للسيطرة على العاصمة، وهو ما تحقق له بحلول

(١) موقع بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم)، خلفية بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. متوفر في: https://amisom-au.org/amisom-background

يونيو ٢٠٠٦م. وعلى الرغم من ظهور معارضة قوية من اتحاد المحاكم الإسلامية لخطط نشر IGASOM، واعتبارها محاولةً غربية للحد من نفوذهم، فإن التحضيرات للبعثة استمرت. وفي ديسمبر ٢٠٠٦م، قرر مجلس الأمن الرفع الجزئي لحظر توريد السلاح المفروض، وأصدر تفويضاً رسمياً لنشر IGASOM[١].

لاحقاً، وبتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٧م، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧م)، الذي خوّل الاتحاد الإفريقي نشر بعثة حفظ سلام جديدة أميصوم AMISOM لدعم مؤتمر المصالحة الوطنية، مع طلب تقديم تقرير لاحق خلال ٦٠ يوماً بشأن احتمالية إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة في المستقبل. كانت المهمة الأساسية للبعثة دعم المؤسسات الانتقالية الصومالية، وتوفير الحماية للسلطات الفيدرالية، وتأمين العمليات الإنسانية، إضافةً إلى المساهمة في جهود المصالحة الوطنية[٢].

في أكتوبر ٢٠١٤م، واصل مجلس الأمن دعمه عبر القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤م)، مانحاً أميصوم تفويضاً لتمديد مهمتها حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥م، مع تخويلها اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لدعم الحوار الوطني، وتأمين حركة المشاركين في عملية المصالحة الوطنية من قادةٍ سياسيين وزعماء عشائر وشخصيات دينية وممثلي المجتمع المدني[٣].

وفي أغسطس ٢٠١٧م، أصدر مجلس الأمن القرار ٢٣٧٢، الذي أقر خطة لتسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً من أميصوم إلى القوات الصومالية، مشروطاً بمدى جاهزية القوات الوطنية والتقدم في المسار السياسي والأمني في البلاد.

اعتمدت AMISOM بشكلٍ رئيس على قوات من دول إفريقية، مثل أوغندا (حوالي ٧٠٠٠)، بوروندي (حوالي ٥٠٠٠)، كينيا (حوالي ٤٠٠٠)، إثيوبيا وجيبوتي (حوالي ٩٥٠)، وسيراليون (حوالي ٨٥٠). ونجحت تدريجياً في طرد حركة الشباب من العاصمة مقديشو وعدد من المدن الكبرى، ما أتاح للحكومة الفيدرالية تعزيز سيطرتها في بعض المناطق. إلا أن التقدم ظل هشاً، حيث واجهت البعثة تحديات كبيرة من حيث الموارد المالية والعسكرية، فضلاً عن الانتقادات المتعلقة بفعالية العمليات العسكرية وحماية المدنيين[٤].

شكل (١): قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم) المصرح بها والمنتشرة، (٢٠٠٧-٢٠١٥م):

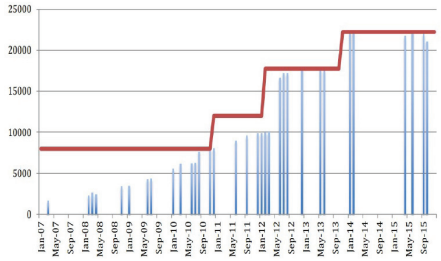

Source: Paul D. Williams, «Exit Strategy Challenges for the African Union Mission in Somalia», Heritage Institute for Policy Studies, Mogadishu, Somalia, Feb 26, 2016, p.9.

منذ انتشارها الأول في مقديشو في مارس ٢٠٠٧م، شهدت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم) تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الجغرافي والعسكري. فعلى المستوى الجغرافي؛ بدأت البعثة بتأمين مناطق محدودة داخل العاصمة، لكنها سرعان ما وسّعت نطاق عملياتها لتشمل معظم مناطق جنوب ووسط الصومال.

أما من الناحية العسكرية؛ فقد تطورت البعثة من قوة أولية قوامها نحو ١,٦٠٠ جندي من أوغندا، إلى أكثر من ٢٢,٠٠٠ عنصر في ذروتها. كذلك تغيّرت تركيبة الدول المساهمة في البعثة، إذ كان التوجه في البداية أن تقتصر المشاركة على دول غير مجاورة، تفادياً لإثارة تعقيدات سياسية إقليمية، غير أن هذا المبدأ تم التخلي عنه لاحقاً،

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) Paul D. Williams, «The African Union Mission in Somalia and CivilianProtection Challenges», Stability International Journal of Security &Development, Vol.2, N.2, 2013, pp. 1-5.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

حيث نشـرت جيبوتي قواتهـا ضمن البعثة في ديسـمبر ٢٠١١م، ثم قامت كينيا بدمـج جزء من قواتها في أميصوم عام ٢٠١٢م، تلتهـا إثيوبيا في ينايـر ٢٠١٤م. بحلول ذلك الوقـت، كانت الدول المجاورة- خاصةً إثيوبيا وكينيا- تمثل نحو نصف عدد القوات المنتشرة في الميدان، وكان منصب قائد القوة في البعثة يشغله ضابط إثيوبي[١].

من ناحية العملية في بداياتهـا؛ اقتصرت مهام البعثة على حماية الشـخصيات والمقـار الحكومية، بما في ذلك حماية مؤسسـات الحكومة الاتحاديـة الانتقالية، في إطار جهود إعادة بناء ما وصفه مجلس الأمن بـ«الحكومة الشاملة» في الصومـال. لكن في عام ٢٠١٤م، دخلت أميصوم مرحلةً جديدة من العمليات، حيث شـنت حرباً حضرية ضد حركة الشباب، وتحوّلت تدريجياً إلى حملة أوسع لمكافحة التمرد وبسـط الاستقرار في المناطق الريفية والحضرية على حدٍّ سـواء. وقد ساعد في ذلك إرسال تعزيزات إضافية قوامها نحو ٤,٠٠٠ جندي- معظمهم من القوات الإثيوبية- في يناير ٢٠١٤م، الأمر الذي مكّن البعثة من تنفيذ سلسـلة عمليات هجومية ضد معاقل حركة الشـباب، بالتنسـيق مع الجيش الوطني الصومالي وقوات محلية حليفة[٢].

ومن الناحية السياسية؛ في أغسطس وسبتمبر ٢٠١٢م، لعبـت البعثة دوراً مهمّاً في تهيئة الظروف السياسـية التي أفضت إلى اختيار حكومـة اتحادية جديدة، خلفاً للحكومة الاتحادية الانتقالية.

ومع حلول يونيو ٢٠١٣م، كانت قوات أميصوم منتشـرة ضمن أربعة قطاعات رئيسـية في جنوب ووسط الصومال، ومـع ذلك؛ ظلت تتعرض لهجمات متكـررة من قبل مقاتلي حركة الشـباب، خاصةً على طرق الإمداد خارج مقديشـو.

وقد أشـار الاتحاد الإفريقي إلـى أن غياب بعض العناصر الأساسـية الداعمة للبعثة كان أحد العوائق الرئيسية التي حالـت دون تحقيق مزيـدٍ من التقدم الميداني لاسـتعادة الأراضي من قبضة حركة الشباب منذ مارس ٢٠١٣م.

- تقييم بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM:

على الرغم من النجاحات المحدودة التي حققتها بعثة الاتحـاد الإفريقي فـي الصومال، منذ بدء انتشـارها عام ٢٠٠٧م، فلا تزال فعالية هذه البعثة محل تساؤل، خاصةً في ظل استمرار التهديدات الأمنية.

من أبرز ما يُحسـب للبعثة: تحرير العاصمة مقديشو في عام ٢٠١١م وطرد حركة الشـباب منها، وهو إنجاز مهم أسهم في كسر الجمود العسكري، وأتاح لاحقاً للبعثة التمدد الجغرافي نحو معظم مناطق جنوب ووسـط الصومال. كما سـاعد هذا التقدم الأمني في تهيئة بيئة سـمحت بحدوث انتقال سياسي بارز، تمثل في تسهيل اختيار حكومة اتحادية جديدة في عام ٢٠١٢م، خلفـاً للحكومة الانتقالية[٣]، وهي مرحلة لم تكن لتتحقق بسـهولة دون الغطاء الأمني والدعم الميداني الذي وفرته أميصوم.

لكـن هذه النجاحات لـم تكن كافيـةً لتحقيق الهدف الرئيس الذي أُنشـئت البعثة من أجلـه، وهو القضاء على حركة الشـباب، فالحركة ما تزال تحتفظ بقدرات تنظيمية وعسـكرية، وتواصل تنفيذ هجمات إرهابية واسعة النطاق، تؤثر بشكلٍ مباشر في الاستقرار السياسي والأمني، وتكشف هشاشة الوضع الأمني رغم الوجود العسكري الكثيف.

ومـن أبرز الإشـكالات التـي واجهت عمـل البعثة: غيـاب الدعم الهيكلي لقوات الأمـن الصومالية، إذ تركزت المسـاعدات العسكرية الدولية بشـكلٍ شبه حصري على تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الإفريقي والدول المساهمة فيها،

(١) Paul D. Williams, «Exit Strategy Challenges for the African Union Mission in Somalia», Heritage Institute for Policy Studies, Mogadishu, Somalia, Feb 26, 2016. available in: https://www.academia.edu/22480059/Exit_Strategy_Challenges_for_the_African_Union_Mission_in_Somalia

(٢) Idem.

(٣) Paul D. Williams, «AMISOM in transition: The future of the African Union Mission in Somalia», Rift Valley Institute, 13 February 2013. pp. 2-6. available in: https://www.academia.edu/2591887/_AMISOM_in_Transition_Rift_Valley_Institute_Briefing_Paper_Feb_2013

دون اســتثمار مواز وجاد في تطويــر بنية وقدرات الجيش الوطني الصومالي[١].

وعلــى الرغم مــن تنفيذ عدة برامــج تدريبية للقوات الصومالية، من قبل دول إقليمية مثل أوغندا وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي، وكذلك بعض الشركاء الغربيين كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فإن هذه البرامج بقيت محدودة النطاق، وافتقرت إلى التنسيق فيما بينها، كما أنها أُجريت في الغالب خارج البلاد، مما قلل من فعاليتها العملية.

ومــن اللافــت أن مفهــوم العمليات الــذي أُقر لبعثة أميصوم في ديســمبر ٢٠١١م أشار بوضوح إلى الحاجة إلى «شــريك وطني فعّال»، إلا أن الدعــم الأممي ظل محصوراً في البعثة دون أن يشــمل الجيش الوطني، ما دفع المانحين الثنائيين إلى تقديم الدعم بشكل منفرد ومتناثر، سواءً عبر التدريب أو دفع الرواتب، كما فعلت كلٌّ من الولايات المتحدة وإيطاليا[٢].

إضافةً إلــى ذلك؛ مثّــل اعتراف الولايــات المتحدة بالحكومــة الفيدرالية الصومالية في يناير ٢٠١٣م نقطة تحوّل مهمة، إذ فتح المجال أمام بناء شــراكات جديدة مع الدول الغربية والمؤسســات المالية الدولية، مما عزز قدرة الحكومة على الحصول على الدعم المالي الدولي. لكن على المستوى العســكري؛ بقيت بعثة الاتحاد الإفريقي الطرف الأقوى في العلاقة مع الجيش الوطني، بما في ذلك التحكم في تدفقات الذخيرة والإمدادات اللوجستية، وهو ما أضعف قدرة الجيش الصومالي على النمو والتطور المستقل.

ورغم تصاعد الضغط السياسي لعكس هذا التوازن، وتمكيــن القوات الصوماليــة من لعــب دورٍ قيادي في العمليات العســكرية، فلا تزال هذه القوات غير جاهزة بما فيه الكفاية، ولا ســيما في المناطــق الواقعة خارج القطاع الأول، الذي تشــرف عليه البعثة بشــكل مباشر، مع العلم أن بعثة الاتحاد الإفريقي (أميصوم) لا تستطيع هزيمة حركة الشباب دون دعم السكان المحليين ووجود قوات أمن وطنية صومالية فعّالة.

جدول: مقارنة الأداء الزمني لبعثة الاتحاد الإفريقي (أميصوم):

المرحلة الزمنية	تركيز العمليات	النجاحات	نقاط الضعف
٢٠٠٧-٢٠١٠	حماية الحكومة الانتقالية في مقديشو	التأسيس والتموضع	ضعف الموارد والتأثير
٢٠١١-٢٠١٤	عمليات هجومية وتحرير مدن	تحرير مقديشو، بيدوا، كسمايو	ضعف التنسيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية TFG
٢٠١٥-٢٠١٧	مكافحة التمرد، تثبيت الاستقرار	إضعاف وجود حركة الشباب في المدن	تراجع التمويل والتعب (إجهاد القوات)
٢٠١٨-٢٠٢١	تحضير لانسحاب تدريجي	وضع خطة الانتقال	هشاشة الأمن، وعودة حركة الشباب

المصدر: الجدول من صنع الباحث.

٢) بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال أتميس ATMIS ٢٠٢٢م:

مــع تصاعد الضغــوط الدوليــة لتخفيــض الوجود العســكري الأجنبي؛ تم الاتفاق على خطة انتقالية تدريجية عُرفت بخطة التحــول Transition Plan، تضمنت نقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى القوات الوطنية الصومالية. وفي هذا السياق؛ تم إطلاق بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية فــي الصومال أتميس ATMIS فــي أبريل ٢٠٢٢م، لتحل محل AMISOM، اســتناداً إلى قــرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢٨ (٢٠٢٢م).

بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS هي بعثة متعددة الأبعاد (عســكرية، وشــرطية، ومدنية)[٣]، مُصرّح بهــا من الاتحاد الإفريقــي، ومُفوّضة بموجب بيان

(١) Idem.

(٢) Idem.

(٣) موقع بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (AT-MIS)، خلفية بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالي في الصومال. متوفر في: https://atmis-au.org/atmis-background

مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي[1] للاجتماع ١٠٦٨، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٨ (٢٠٢٢م)[2]. وقد بدأت البعثة عملها في ١ أبريل ٢٠٢٢م.

تشمل مهام هذه البعثة: إضعاف حركة الشباب؛ وتوفير الأمن للتجمعات السكانية؛ وتأمين طرق الإمداد الرئيسية؛ وتطوير قدرات قوات الأمن الصومالية لتمكينها من تولي مسؤوليات الأمن بنهاية الفترة الانتقالية؛ ودعم جهود السلام والمصالحة التي تبذلها الحكومة الاتحادية الصومالية؛ والمساعدة في تطوير قدرات قطاع الأمن والعدالة والمؤسسات الأخرى التابعة للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وقد تم هيكلة المهمة حول عملية انتقالية من أربع مراحل وتسليم تدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية بحلول ديسمبر ٢٠٢٤م[3].

جاء تأسيس ATMIS ليُعبّر عن تحول إستراتيجي في المقاربة الإفريقية، حيث ركزت البعثة الجديدة على دعم بناء القدرات الأمنية الصومالية، مع جدولة زمنية للانسحاب الكامل بحلول نهاية عام ٢٠٢٤م. ومع ذلك؛ واجهت ATMIS تحديات كبيرة، أبرزها ضعف جاهزية القوات الوطنية الصومالية، واستمرار التهديدات الأمنية من قِبَل حركة الشباب، وضعف الدعم الدولي المالي واللوجستي، ما أدى إلى إعادة تقييم جذرية لخطط الانسحاب[4].

- تقييم بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS:

بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS، التي حلت رسمياً محل بعثة AMISOM في الأول من أبريل ٢٠٢٢م، جاءت في سياق متغيرات داخلية وإقليمية ودولية فرضت إعادة النظر في النهج القائم لحفظ السلام في الصومال، فقد عُدّ التحول من AMISOM إلى ATMIS خطوة ضرورية للانتقال من نموذج التدخل العسكري طويل الأمد إلى نموذج دعم أمني انتقالي، يركز على تمكين الحكومة الصومالية من تحمل مسؤولياتها الأمنية بشكل تدريجي، بهدف تسليم المهام الأمنية للقوات الصومالية بحلول نهاية عام ٢٠٢٤م. وقد اعتمدت ATMIS على نفس البنية الأساسية لـ AMISOM، لكنها جاءت بمفهوم عمليات جديد، يقوم على تقليص تدريجي للقوات الإفريقية، مقابل رفع جاهزية قوات الأمن الوطنية الصومالية من حيث: العدد، الكفاءة، والانضباط المؤسسي[5].

غير أن تنفيذ هذا الانتقال واجه تحديات كبيرة، على رأسها هشاشة المؤسسات الأمنية الصومالية التي لا تزال تفتقر إلى الجاهزية اللوجستية والتدريبية الكافية لتولي المهام الكاملة، فعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على بدء عمل ATMIS، فلا تزال القوات الصومالية تعتمد على دعم ATMIS في العديد من الجبهات، خاصةً في المناطق الريفية التي تشهد نشاطاً كبيراً لحركة الشباب. وقد أظهرت عمليات «استعادة السيطرة» التي دعمتها ATMIS

---

(١) اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في اجتماعه رقم ١٠٦٨ المنعقد في ٨ مارس ٢٠٢٢م قراراً بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم).

(٢) اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٩٠٠٩م، المعقودة في ٣١ مارس ٢٠٢٢م.

(٣) International Peace Institute (IPI) report, «ATMIS Transition and Post-ATMIS Security Arrangements in Somalia», OCTOBER 2024. available in: https://www.stimson.org/wp-content/uploads/2024/10/ATMIS-Transition-and-Post-ATMIS-Security-Arrangements-in-Somalia.pdfa

(٤) المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات (أفروبوليسي)، «انتقال بعثة الاتحاد الإفريقي ATMIS والترتيبات الأمنية بعدها في الصومال»، أكتوبر ٢٠٢٤م.

متوفر في:
https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-atmis-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%/D8%B1%D8%AA

(٥) International Peace Institute (IPI) report, Op.Cit.

إلى جانب الجيش الوطني أن الاستجابة التكتيكية لا تزال رهينة الوجود الفعلي للقوات الإفريقية، مما يعكس بطئاً في تحقيق أحد الأهداف المركزية للبعثة، وهو بناء قدرات ذاتية فعّالة للصوماليين[١].

كما واجهت ATMIS معضلة التمويل الدولي، إذ تراجعت بعض الالتزامات المالية من قِبَل الشركاء الدوليين، ما أثر في الاستمرارية التشغيلية لبعض الوحدات، وأدى إلى نقص في الإمدادات والرواتب، مما انعكس على الروح المعنوية للجنود وأثر في فاعلية العمليات الميدانية. من جهة أخرى؛ فإن غياب إستراتيجية سياسية وأمنية موحدة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الإقليمية أضعف من التنسيق المطلوب لإنجاح المهمة الانتقالية. فالاتجاه نحو اللامركزية الأمنية دون وضوح في توزيع الأدوار بين المستويات الفيدرالية والإقليمية أدى إلى ازدواجية القرارات، وشكّل بيئةً ملائمة لاستمرار هشاشة الوضع الأمني[٢].

تطورت ATMIS دون نموذج عمليات واضح، نظراً للديناميكيات المتغيرة على الأرض- كما أشار معهد السلام الدولي. وبينما تتمتع البعثة بمهمة طموحة تشمل دعم بناء الدولة والعمليات السياسية، إلا أن هناك فجوةً قائمة بين هذه الطموحات والواقع العملي. وكجزء من انتقالها؛ تولت قوات الأمن الصومالية تدريجياً زمام المبادرة في تنفيذ العمليات الهجومية، غير أن التحديات المتعلقة بتكوين هذه القوات أدت إلى تأخير في الجدول الزمني لسحب ATMIS.

وقد كان هناك إجماع بين المشاركين في دراسة لمعهد السلام الدولي على ضرورة تجنب أي فراغ أمني خلال المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من أن انسحاب القوات الإفريقية لم يسفر حتى الآن عن تدهور أمني شامل؛ فإن حركة الشباب استعادت بعض قدراتها الهجومية، مما يثير القلق بشأن فعالية ترتيبات الأمن الوطني. وقد استخلص المشاركون عدداً من الدروس من تجربة الانتقال من AMISOM إلى ATMIS، شملت أهمية وجود تفويض واقعي مدعوم بالموارد الكافية، والمرونة العملياتية، ومواءمة توقيت الانسحاب مع الظروف الأمنية الفعلية، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على الزخم السياسي والأمني للبعثة طوال فترة الانتشار[٣].

أحد التحديات البارزة التي واجهت ATMIS هو ضعف القدرات، خاصةً في الأصول الجوية التي تُعدّ ضرورية للوصول إلى المناطق النائية والقيام بعمليات فعّالة. وقد أكد عدد من الخبراء ضرورة أن تكون أي بعثة مستقبلية مجهزةً تجهيزاً يتناسب مع طبيعتها وعدد قواعدها التشغيلية. وبينما ستتولى البعثة الجديدة إدارة حوالي ثلاث وعشرين قاعدة متقدمة مقارنةً بأكثر من سبعين قاعدة لـ ATMIS، إلا أن مسؤولياتها في مجال العمليات الهجومية، وحماية البنية التحتية الحيوية والمراكز السكانية، ستتطلب دعماً لوجستياً معززاً، بما في ذلك الدعم من الأمم المتحدة. كما أثار بعض المشاركين مخاوف بشأن النقص المحتمل في القدرات الجوية، مشيرين إلى أن تقليص عدد القواعد سيزيد العبء على كل قاعدة، مما يجعل توفير الدعم اللوجستي أكثر تعقيداً وتكلفة.

رغم هذه التحديات؛ تبقى ATMIS أداةً ضرورية في المرحلة الانتقالية، إذ تمثل جسراً بين التدخل الإفريقي المباشر وبين بناء الأمن الوطني المستدام. ومع ذلك؛ فإن مدى نجاحها سيعتمد في النهاية على قدرة الصومال، بدعم حقيقي ومنسق من المجتمع الدولي، على تطوير قوات أمن قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية المتعددة، وخاصةً تهديد حركة الشباب. ولتحقيق ذلك؛ فإن المطلوب هو تجاوز النموذج العسكري الصرف، نحو نهج أكثر تكاملاً، يربط بين الأمن؛ الحكم الرشيد؛ والمصالحة الوطنية.

(١) Adebayo Kareem, «From AMISOM to ATMIS Critical lessons for optimising the transition mission» training for peace, April 2023. available in: https://trainingforpeace.org/wp-content/uploads/From-AMISOM-to-ATMIS.pdf

(٢) Idem.

(٣) International Peace Institute (IPI) report, Op.Cit.

٣) بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال أوصوم AUSSOM ٢٠٢٥م:

في ضوء هذه المستجدات، وبالتزامن مع انتهاء ولاية ATMIS، أُطلقت بعثة جديدة تحت مسمّى: بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال (أوصوم) AUSSOM، وبدأت هذه البعثة عملها في الصومال في الأول من يناير ٢٠٢٥م[١]. وهذه هي البعثة الثالثة على التوالي في البلاد، ومثل سابقاتها، لا يزال تمويل عملياتها غير مؤكد. حلت بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال AUSSOM محل بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS التي حلت محل البعثة الأولى للبلاد AMISOM في أبريل ٢٠٢٢م.

وتتمثل مهمة أوصوم AUSSOM في دعم البلاد في بناء الدولة، والقضاء على حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية، بناءً على تفويض مشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بموجب القرار ٢٧١٩ (٢٠٢٣م).

جاءت AUSSOM لتكون أكثر تكيفاً مع طبيعة التهديدات الأمنية والسياسية في الصومال، مع التركيز على دعم العمليات ضد حركة الشباب، ومساندة الحكومة الفيدرالية في بناء جيش وطني مهني قادر على استلام المسؤوليات الأمنية[٢]. ويمثل انتقال المهام إلى AUSSOM تحولاً مهمّاً في طبيعة التدخل الإفريقي، إذ يعكس وعياً متزايداً بضرورة الدمج بين الجهود العسكرية، وبناء المؤسسات، ودعم مبادرات الحكم الرشيد، والمصالحة الوطنية، لضمان استقرار طويل الأمد في الصومال.

ولكن إطلاق قوة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام الثالث في الصومال (أوصوم) يثير العديد من التساؤلات، وخاصةً: ما هي الاختلافات بينها وبين سابقاتها؟ وما إذا كانت قادرةً على التعامل بشكل أفضل مع حركة الشباب، وتسليم المسؤولية الأمنية بنجاح إلى قوات الأمن الصومالية؟[٣].

وتتلقى عملية السلام الجديدة في الصومال (أوصوم) الدعم من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، بينما تتلقى التمويل من كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اللذين أرادا تقليص عدد القوات الإفريقية المشاركة في هذه العملية- إلى ١٢٦٢٦ جندي إفريقي، ١٠٤٠ منهم شرطة الاتحاد الإفريقي التي تشارك في عملية (أوصوم)- وذلك بسبب المخاوف في شأن التمويل والاستدامة على المدى الطويل[٤]، حيث تواجه بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال AUSSOM، تحديات متزايدة في مرحلة الإعداد والتخطيط، أبرزها الخلافات الحادة حول آليات التمويل.

فقد برزت تباينات بين الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حول الجهة التي ينبغي أن تتحمل العبء المالي للبعثة. ففي الوقت الذي يطالب فيه الاتحاد الإفريقي بأن تكون AUSSOM مموَّلةً من ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لعمليات حفظ السلام، تُبدي بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن- وخاصةً الولايات المتحدة- تحفظاً على هذا المقترح، بحجة أن

(١) United Nations, «Adopting Resolution 2767 (2024), Security Council Endorses New African Union Support Mission in Somalia», 9828th Meeting (AM), 27 December 2024. Available in: https://press.un.org/en/2024/sc15955.doc.htm

(٢) Idem.

(٣) Meressa K Dessu, Dawit Yohannes, and Tsion Belay Alene, «New AU mission for Somalia: old problems, fresh solutions?», Institute for Security Studies, 29 August 2024. available in: https://issafrica.org/iss-today/new-au-mission-for-somalia-old-problems-fresh-solutions

(٤) البعثة الإفريقية الجديدة في الصومال.. المهام والدول المشاركة، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٨ ديسمبر، ٢٠٢٤م. متوفر في:
https://mogadishucenter.com/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7/%D9%84-%D8%A7

البعثــة لا تندرج بالكامل تحت التفويــض الأممي التقليدي لحفظ الســلام. أما الاتحاد الأوروبي، الــذي كان الممول الأساســي لبعثتــي AMISOM وATMIS، فقد أصبح أكثر تردداً في الاســتمرار بنفس النهــج، خاصّةً بعد تحوّل أولوياته إثر الحرب في أوكرانيا، وطرحه لفكرة ربط التمويل بإصلاحــات أمنية ملموســة داخل الصومــال، بما يضمن انتقالاً حقيقياً للمسؤوليات الأمنية.

من جانبٍ آخر؛ أبدت بعض الدول الإفريقية المساهمة بقــواتٍ في البعثة مخاوف من تكرار ســيناريوهات التمويل غير المســتقر، الذي قد يعــرّض جنودها لمخاطر ميدانية دون دعم لوجســتي كافٍ. كما طرحت الحكومة الصومالية تســاؤلاتٍ حول ضرورة إشراكها في تحديد أولويات الإنفاق الأمني، في ظل غياب المســاهمة المباشــرة من قِبَلها في تمويل البعثات السابقة، مما يُسلّط الضوء على الحاجة إلى إعادة تعريف «ملكية العملية الأمنية».

يشــير هذا الجدل إلى أن نجــاح بعثة AUSSOM لــن يعتمد فقط على جاهزيتها العملياتية، بل على تســوية سياســية ومالية تضمن تمويلاً مســتقراً ومُداراً بشفافية، ضمن إطارٍ أوسع لدعم الأمن وبناء الدولة في الصومال[1].

وبالنسبة للدول المشاركة في هذه العملية؛ فمن المقرر أن تأتي قوات بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاســتقرار في الصومــال AUSSOM من دول إفريقية عــدة، من بينها الدول التي شاركت ســابقاً في بعثتي «أميصوم» و«أتميس»، مثل أوغندا وبوروندي وكينيا وإثيوبيا وجيبوتي، كما تقدّمت بعض الدول الجديدة بطلبات للمشاركة في هذه البعثة، من بينها جمهورية مصر العربيــة. غير أن الحكومة الفيدرالية الصوماليــة تحتفظ بحقها الســيادي في قبــول أو رفض مشاركة أيٍّ من هذه الدول، وفقاً لما تراه مناسباً لمصالحها الأمنية والسياسية.[2]

شكل (٢): تطور البعثات الإفريقية في الصومال:

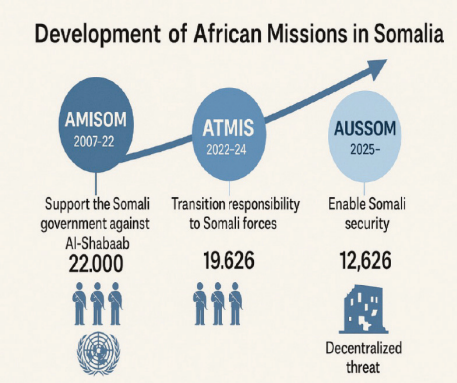

مصدر الصورة: من صنع الباحث.

ثانياً: مضمون قمة أوغندا ٢٠٢٥م: محاور النقاش ومواقف الدول:

عُقدت القمة الاســتثنائية للدول المساهمة بقواتٍ في بعثــة AUSSOM يوم ٢٥ أبريل ٢٠٢٥م في مدينة عنتيبي بجمهورية أوغندا، وســط سياقٍ سياســي وأمني حساس، مع اقتراب نهاية الفتــرة الانتقالية لبعثة ATMIS وتزايد الحاجة إلى إعادة صياغة إستراتيجية التدخل الإفريقي في الصومال.

١) المحاور الرئيسية للنقاش:

ركزت مداولات القمة على جملةٍ من القضايا الجوهرية التي ســتحدد ملامح المرحلة القادمــة من دعم الصومال، أبرزها:

١- تعزيز القدرات العسكرية الصومالية:

ناقشت القمة ضرورة توفير الدعم اللوجستي والتدريبي للقوات الوطنية الصومالية، باعتبارها حجر الأســاس لأي عملية انسحاب ناجحة للقوات الإفريقية مستقبلاً.

٢- زيادة عدد القوات الإفريقية:

وافقت الدول المشاركة على تعزيز بعثة AUSSOM عبر نشــر حوالي ٨٠٠٠ جندي إضافــي، لمواجهة تصاعد هجمات حركة الشباب، خاصّةً في مناطق الجنوب والوسط.

٣- تمويل مستدام للبعثة:

شــكّل العجــز المالي أبــرز التحديات التي ناقشــها

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) نفسه.

المؤتمرون، حيث تم التأكيد على أهمية ضمان تمويل دولي ثابت ومستدام، مع دعوة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى زيادة مساهماتهم المالية[١].

٤- آلية التنسيق مع الحكومة الفيدرالية:

أكد المشاركون ضرورة تحسين التنسيق مع الحكومة الصومالية لضمان توافق العمليات العسكرية مع الأولويات الوطنية، مع احترام السيادة الصومالية الكاملة.

٥- التعاون الإقليمي الأوسع:

طرحت القمة أهمية إشراك المنظمات الإقليمية، مثل الإيغاد والاتحاد الإفريقي، بشكلٍ أوسع في دعم مسارات الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى جانب الدعم الأمني[٢].

٢) مواقف الدول الرئيسية:

١- جمهورية الصومال الفيدرالية:

شددت الحكومة الصومالية، ممثلة بالرئيس حسن شيخ محمود، على أهمية أن تركز AUSSOM على نقل المسؤوليات بشكل تدريجي ومنظم، مع دعم عمليات بناء الجيش الوطني، ورفضت أي صيغة قد توحي بوجود دائم للقوات الأجنبية دون تفويض رسمي من مقديشو[٣].

٢- أوغندا:

بصفتها الدولة المستضيفة للقمة، أكدت التزامها الكامل بمواصلة دعم الصومال عسكرياً وسياسياً، ودفعت باتجاه زيادة عدد القوات كضرورة أمنية آنية[٤].

٣- إثيوبيا:

أيدت تعزيز البعثة، لكنها ربطت دعمها بشرط احترام حدود تدخل القوات الإفريقية، مطالبةً بأن لا تُستخدم البعثة كغطاء لمصالح دولية قد تهدد أمنها الإقليمي.

(١) أحمد الأزهري، «قمة أوغندا: دعم إفريقي موحد لاستقرار الصومال وتعزيز مهام أوصوم»، مقديشو برس. متوفر في: https://mogadishupress.so

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) أحمد طايع، «مدبولي يشارك ممثلاً عن الرئيس السيسي في قمة دعم استقرار الصومال من أوغندا»، الجمعة ٢٥/أبريل/٢٠٢٥م. متوفر في: https://khalfelhadth.com/41113

(٤) المرجع السابق نفسه.

٤- مصر:

أعربت عن دعم بلادها الكامل لتشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي للدعم والاستقرار في الصومال AUSSOM، معتبرةً إياها أداةً مهمة لتمكين الصومال من بناء قدراته الذاتية في مواجهة الإرهاب. وشدّدت على أهمية تعزيز قدرات الجيش الوطني الصومالي، وتوسيع برامج التدريب الموجهة له، بالإضافة إلى ضرورة ضمان توفير التمويل اللازم لإنجاح مهام البعثة. وأكدت مصر أن نجاح هذه البعثة اختبارٌ حقيقي لمدى التزام المجتمع الدولي بدعم الدول الإفريقية في جهودها لتحقيق الأمن والتنمية المستدامة[٥].

٥- كينيا وبوروندي:

دعمتا بقوة استمرار وجود قوات AUSSOM لفترة انتقالية أطول، مع مطالبة المجتمع الدولي بزيادة الدعم المالي للبعثة.

٦- الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة:

أكدت المنظمتان أهمية استمرار الشراكة مع الصومال، مع مراجعة دور البعثة بانتظام، لضمان أن يكون التدخل مكملاً للجهود الوطنية وليس بديلاً عنها.

٣) البيان الختامي:

توّجت القمة بإصدار بيان ختامي أكد الالتزام الجماعي بما يأتي:

- دعم استقرار الصومال عبر تعزيز بعثة AUSSOM.
- احترام سيادة واستقلال الصومال.
- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية.
- معالجة الفجوات التمويلية لضمان استدامة جهود البعثة.

ثالثاً: التحديات الراهنة أمام بعثة AUSSOM وآفاق المستقبل:

على الرغم من الأهمية الإستراتيجية لبعثة AUSSOM في دعم استقرار الصومال؛ فإن مستقبلها يواجه مجموعةً معقدة من التحديات السياسية والأمنية واللوجستية التي قد تعيق تحقيق أهدافها المعلنة. يمكن

(٥) نفسه.

تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي:

١) التحديات الأمنية:

- استمرار تهديدات حركة الشباب:

لا تزال حركة الشـباب قادرةً على شن هجمات نوعية، ليس فقط ضد أهداف حكومية وعسـكرية، بل أيضاً ضد مواقع مدنية داخل العاصمة ومناطق أخرى. تعقيد المواجهة مع الحركـة، التي تطـورت تكتيكاتها وأسـاليبها، يفرض ضغطاً متزايداً على قـوات AUSSOM والقوات الوطنية الصومالية[١].

- نقص جاهزية القوات الوطنية الصومالية:

رغم سـنوات من التدريب والدعم؛ فما تزال القدرات العملياتيـة للجيش الوطني الصومالي محدودة، سـواءً من حيث العتـاد أو التنظيم أو الانضباط، مـا يُعقّد من جهود تسليم المسؤوليات الأمنية بشكلٍ ناجح ومستدام.

٢) التحديات المالية واللوجستية:

- عجز التمويل:

تعاني البعثة من فجوة تمويلية حادة نتيجة تراجع بعض المانحين التقليديين، مما يهـدد بعرقلة قدرتها على تنفيذ عملياتهـا بفعالية، خاصّةً مع زيادة عـدد القوات المطلوبة للتعامل مع التصعيد الأمني[٢].

- ضعف البنية التحتية الداعمة:

قلة القواعد العسـكرية المجهـزة، ونقص الإمدادات الطبية واللوجسـتية، يشـكلان تحدياً أمام تنفيذ العمليات الميدانية وتحقيق الانتشار المتوازن للقوات[٣].

٣) التحديات السياسية والإقليمية:

- توتر العلاقات الإقليمية:

تصاعد الخلافات بيـن الصومال وبعض جيرانها، ولا سـيما إثيوبيا، بسبب ملفات سياسـية وأمنية معقدة (مثل النزاعـات الحدودية، واتفاقات خاصـة بالموانئ)، مما قد يؤثر في تنسـيق العمليات الإقليمية، ويسـاهم في تسييس دور البعثة[٤].

- محدودية الدعم السياسي المحلي:

تواجه البعثة أحياناً انتقادات شـعبية وحكومية داخلية تُعبّـر عن الحساسـية الوطنية تجاه وجود قـوات أجنبية، ولاسـيما قوات دول الجوار التي لديها مصالح مباشرة في الصومـال، حتى لو كانت بغرض الدعم، مما يفرض ضرورة إدارة توازن دقيق بين الدعم العسـكري واحترام السـيادة الوطنية.

٤) آفاق المستقبل:

رغـم التحديات الهائلة؛ فإن هناك فرصاً مهمة لتعزيز دور بعثة AUSSOM والمساهمة في تحقيق استقرار دائم في الصومال، وذلك من خلال ما يأتي:

- تعميق الشراكة مع الحكومة الصومالية:

تعزيز التنسـيق السياسـي والعسـكري مع مقديشو سـيُمكّن البعثة من العمل بطريقة أكثـر فعالية وتوافقاً مع الأولويات الوطنية.

- دعم بناء المؤسسات الوطنية:

الاسـتثمار في دعم إصلاح القطـاع الأمني والعدالة وتعزيـز الحكم الرشـيد؛ يمثل ضرورةً لضمـان أن تكون المكاسب الأمنية مستدامة.

- زيادة المشاركة الإقليمية والدولية:

تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والمانحين الدوليين لضمان تمويل مسـتقر ومتنوع للبعثة، وتوسيع جهود التنمية

---

(١) Bacha Debele, «AUSSOM and the Future of Somalia's Security: Addressing Regional Rivalries and Counterinsurgency Challenges», Horn Review. available in: https://hornreview.org/2025/02/10/aussom-and-the-future-of-somalias-security-addressing-regional-rivalries-and-counterinsurgency-challenges/

(2) Dr. Hamdi abdirahman, «AUSSOM» Dilemmas, Challenges of Peacekeeping and the Escalation of Terrorist Attacks in Somalia«, Future for Advanced Research and Studies, 06 مارس 2025. available in: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/10049/aussom-dilemmas-challenges-of-peacekeeping-and-the-escalation-of-terrorist-attacks-in-somalia

(٣) Idem.

(٤) Bacha Debele, Op.cit.

الشاملة المرافقة للعملية الأمنية.

- تبني مقاربة شاملة للأمن:

الجمع بين العمليات العسكرية، وبرامج مكافحة التطرف، وتنمية المناطق الهشة، يمكن أن يحد من قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال الفراغات الأمنية.

خاتمة:

تُعدّ بعثة AUSSOM مرحلةً جديدة ومفصلية في مسار دعم استقرار الصومال، حيث تعكس التحولات التي طرأت على الإستراتيجية الإفريقية تجاه الأزمات الأمنية المعقدة، فقد جاءت هذه البعثة لتتجاوز النموذج التقليدي لحفظ السلام، نحو تبني مقاربة أكثر تكاملاً تجمع بين دعم القدرات الوطنية، وتعزيز الحوار السياسي، ومعالجة جذور الصراع.

وتشير مجمل التحليلات التي استعرضتها هذه الدراسة إلى أن الصومال يواجه مفترق طرق حاسم فيما يتعلق بمستقبل بعثة AUSSOM، فعلى الرغم من النجاحات الجزئية التي حققتها البعثة في تحرير بعض المناطق من حركة الشباب؛ فإن عدم استكمال بناء جيش وطني قوي، واستمرار الخلافات السياسية بين الحكومة الفيدرالية والولايات، يهددان بعودة الفوضى بعد انسحاب القوات الإفريقية.

إن الإستراتيجية الأنسب لمستقبل الصومال تكمن في تفعيل عملية انتقالية مدروسة، تتضمن بناء مؤسسات أمنية محترفة، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وخلق توافق وطني شامل حول مستقبل البلاد الأمني والسياسي. كما أن إشراك الأمم المتحدة في بعثة جديدة لحفظ السلام قد يكون خياراً مناسباً إذا ما اقترن بإصلاح داخلي جاد.

وبالتالي؛ فإن مستقبل بعثة AUSSOM يجب أن يُنظر إليه من خلال عدسة وطنية تعزز السيادة والاستقرار، وتقلل الاعتماد الخارجي، مع الإقرار بأن نجاح أي بديل يتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحاً مؤسسياً عميقاً.

التوصيات:

لقد أظهرت قمة أوغندا ٢٠٢٥م أن هناك التزاماً إقليمياً ودولياً بدعم الصومال، إلا أن نجاح هذه المهمة سيظل مرهوناً بمدى القدرة على تجاوز التحديات الأمنية، والمالية، والسياسية، التي تواجه بعثة AUSSOM، وفي ضوء ذلك يمكن تقديم التوصيات الآتية:

١- تعزيز الملكية الوطنية للعملية الأمنية:

ينبغي أن تركز الجهود الإفريقية والدولية على تمكين الحكومة الصومالية والقوات الوطنية من تحمل المسؤولية الأمنية الكاملة تدريجياً، عبر تقديم الدعم الفني والمالي اللازم، مع مراعاة أن أي وجود عسكري خارجي يجب أن يكون مؤقتاً وبطلب رسمي من مقديشو.

٢- تأمين تمويل مستدام ومتنوع:

من الضروري إيجاد آليات جديدة ومبتكرة لضمان تمويل بعثة AUSSOM بعيداً عن الاعتماد المفرط على بعض المانحين التقليديين، مع تشجيع مساهمات من أطراف دولية وإقليمية متعددة لضمان استمرارية العمليات.

٣- تطوير مقاربة شاملة للاستقرار:

ينبغي أن تقترن العمليات الأمنية ببرامج تنموية، وتعزيز جهود الحكم الرشيد، وإعادة بناء مؤسسات العدالة، لضمان معالجة العوامل البنيوية التي تغذي العنف والتطرف.

٤- تحسين آليات التنسيق والشراكة:

تحتاج بعثة AUSSOM إلى بناء شراكات أوثق مع الحكومة الفيدرالية، الولايات الإقليمية، المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية مثل الإيغاد، لضمان تناغم الجهود وضمان شمولية العملية السياسية.

٥- مراقبة الأداء وإجراء مراجعات دورية:

يجب وضع نظام تقييم دوري لمهام AUSSOM، يسمح بقياس التقدم، وتحديد الفجوات، وتعديل الإستراتيجيات بما يتناسب مع تطورات الوضع الداخلي والإقليمي ■